

## حملة لأقباط المهجر ضد الشريعة الإسلامية

كتب محمد زيان:

واصل أقباط المهجر انتقاداتهم للتعديلات الدستورية المطروحة حاليا وطالبوا بالأخذ برؤيتهم في هذه التعديلات مغلما تؤخذ آراء الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والبرلمانيين.

وقال الدكتور ابراهيم حبيب رئيس هيئة أقباط بريطانيا إن ما طرح من تعديلات لا يكفى لإحداث نقلة في مجال الإصلاحات الدستورية التي أشارت إليها حكومة الدكتور نظيف ووصفها بأنها لا تلبى الحد الأدنى من طموحات المواطنين مؤكدا على ضرورة دمج رؤية أقباط الداخل والخارج في هذا المجال خصوصا ما يتعلق منها

الدستورية المطروحة وخصوصا المواد التي تتعلق بالعلاقة بين الأقباط والدولة أو تحد من نشاطهما على أساس ديني كالمادة الثانية من الدستور مع ضرورة اضافة مادة جديدة في هذه التعديلات تساهم في إيجاد نوع من التواصل بين أقباط الخارج ودولتهم عن طريق التصويت. وذهب كميل حليم رئيس الجمعية القبطية الأمريكية أو ما يسمى american assembly الى المطالبة بضرورة أن تتضمن التعديلات الدستورية المطروحة حاليا على مجلسي الشعب والشورى نظاما معينا للتصويت والترشح من الخارج للأقباط والمسلمين المهاجرين على حد سواء دون قيود.

بالمادة الثانية من الدستور وضرورة صياغتها أو رفعها من الدستور نهائيا. مشيرا الى أنها تناقض صريح الدستور الذى ينص فى المادة ٤٠ منه على المساواة الكاملة بين المواطنين بغض النظر ودون اعتبار للعرف أو الجنس أو الدين أو اللون. وذهب حبيب الى انه سيتقدم باسم هيئة أقباط بريطانيا على قاعدة أنهم مصريون وبالإضافة الى مجموعة من المنظمات القبطية المنتشرة فى أمريكا وكندا وسويسرا بمذكرة الى رئيس الجمهورية ووزير المجالس النيابية والشئون القانونية يطالبون فيها بذلك. من جانبه أكد الدكتور منير داود رئيس الاتحاد المسيحي العالمى ضرورة اخذ رأى نشطاء الأقباط فى التعديلات